المُطَابَقَةُ النَّوعِيَّةُ فِي الجُمْلَةِ الاِسْمِيَّةِ في صَحِيْحِ مُسْلِمٍ

حمدان الصّلّان*، عيسى العاكوب **

*طالب دراسات عليا (ماجستير) قسم اللُّغة العربيّة وآدابها، كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة جامعة حلب

** قسم اللُّغة العربيّة وآدابها، كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة حلب.

الملخَّص

يُحاولُ البحثُ في هذه الصفحاتِ أنْ يُسلِّطَ الضوءَ على ظاهرةٍ نَحويّةٍ، لا يكادُ يَخْلوْ مِنْها أيُّ حيِّزٍ من أحيازِ الدَّرْسِ النَّحويِّ العربيِّ، وهذه الظاهرةُ متمثِّلةٌ بالتَّذكيرِ والتَّأنيثِ ضِمْنَ حيِّزِ الجملةِ الاسميّةِ، وكانت مادّةُ الدراسةِ لتلكَ الظاهرةِ نصَّ الكلامِ النَّبَويِّ متجسِّدًا بصحيحِ مسلمٍ، فبيّنَ ـ في البداية ـ صورَ الخبرِ من مفردٍ بشقّيه المشتقِّ والجامدِ، وغيرِ المفردِ من جملةٍ وشبهِ الجملةِ، وكيف يتحقّقُ التَّطابقُ، مُؤيِّدًا ذلكَ بالشواهدِ، وصولًا إلى الصورِ التي عدلتْ فيها الجملةُ العربيَّةُ عن الامتثالِ للتَّطابُقِ النَّوعِيِّ، مُؤيّدَةً بالنُّصوصِ النَّبَويِّةِ ـ إنْ توفَّرَت ـ وبنصوصٍ قرآنيّةٍ وشعريّةٍ، ذاكرًا عِلَّةَ استساغةِ اللُّغويّينَ لتلكَ الحالاتِ العدوليّةِ من خلالِ ما تقدِّمُهُ من إثراءٍ على صعيد المعنى، وعدمِ الوقوعِ في اللَّبْسِ والحَرَجِ اللُّغَويَ على مستوى اللَّفظِ.

الكلمات المفتاحيّة: المطابقة، العدول، النَّوع، المبتدأ، الخبر.

ورد البحث للمجلة بتاريخ 15 /5 /2019م

قُبل للنشر بتاريخ 17/ 11 /2019م

المقدِّمة:

خَلِيْقٌ بِنَا في فَاتِحَةِ القَوْلِ فِي هَذا المَقَامِ أنْ نُصَرِّحَ بَأنّ التَّذْكِيْرَ والتَّأنِيْثَ مِنَ المَعَانِي العَامّةِ الّتي اصْطَبَغَ بها مُعْظَمُ أَرْكَانِ الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ، وَكَانَ لها خَلَاقُهَا مِنْ جُهْدِ النَّحْوِيِّينَ ، وَنَحْسَبُ أَنَّنا لا نُفْشِي سِرًّا حِينَ نَقُوْلُ إنَّ المُفَسِّرِينَ هُمُ الذين هَضَمُوا هذهِ الفَكْرَةَ ، وامتَلَكُوا نَاصِيَتَها مَعَ أَخَوَاتِها مِنَ الفِكَرِ، ويَبْهَرُ ذَلكَ عُقُولَنا عند اطِّلاعِنَا عَلى تَوجِيْهَاتِهِم لِحَالاتِ المُخَالَفَةِ في الآيَاتِ القُرْآنِيَّةِ .

وقد مكثَ النُّحاةُ مليًّا عند تناولِهم لقضيةِ التَّذكيرِ والتَّأنيثِ، ومن تلكَ المَحَطَاتِ التي توقَّفُوا عندها، وأولَوْهَا حيِّزًا كبيرًا من اهتمامِهم، قَضِيّةَ تَحَقُّقِ التَّطابقِ النَّوعِي بين المُبْتَدَأِ والخبرِ، وما عَدَلَ عن هذا التَّطابُقِ، محاولين اكتشاف الغاياتِ التي كانت وراء ذلك، و" كلُّ عُدُوْلٍ أو تحوُّلٍ لا يأتِي هكذا رَغْبَةً في الخِلافِ أو المُغَايَرةِ ، بَلْ لا بدَّ أنْ يكونَ له غايةٌ تُطْلَب ومعنًى يُرادُ، وخاصَّةً في كتابِ اللهِ العزيزِ"[1]، وما لغةُ الحديثِ الشَّريفِ ببعيدةٍ عن مرتبةِ تلكَ اللُّغةِ، ولا يَعْسُر طلبُ الغاياتِ العدوليَّةِ فيها كَما في عمومِ اللُّغَةِ العربيَّةِ.

– **المُبْتَدأُ والخبرُ، وما أصلهُما مبتدأٌ وخبر، والتَّطَابُقُ بينَهُمَا:**

تَلَوَّنَتْ تَعْريفاتُ النُّحَاةِ لِلْمُبْتَدأ والخبر، ولكنْ كانَ أمرُهم دِماجًا في الأشياءِ الرَّئِيْسَةِ، ومن تلك الأشياءِ الإسنادُ وكَوْنُ الخبرِ الجُزْءَ المتمَّ للفائدة.

وأمّا أمْرُ التَّطابُقِ فَلا مُنْصَرفَ عنه بين ركني الجُمْلةِ إذا كانَ الخَبَرُ مُفْرَدًا" فلا يُذَكَّر أَحَدُهما، ويُؤَنَّثُ الآخر؛ لأنّ ذلك يحلُّ عُقْدةَ التَّرابط، ولا يَخرجُ الكلامُ عن هذه المطابقةِ إلّا فيما يَسْمَحُ الوضْعُ اللُّغويُّ"[2]، وهو ما عبَّرَ عنهُ سيبويهِ في قولِه:" واعلمْ أنَّ المبتَدَأَ لا بُدَّ لَهُ مِنْ أنْ يكونَ المبْنِي عليه هُوَ هُوَ"[3] ، أمّا الخبرُ غيرُ المفردِ فيتحقّقُ التَّطابقُ فيه عَبْرَ الضميرِ الذي تحمِلُه الجملةُ معَ مَرْجِعِهِ؛ إذا كانَ الخبرُ

---

1) . **صالح**، محمد: **قرينة المطابقة في النحو العربيّ، وتطبيقاتها في القرآن الكريم**، صـ159.

2) . **عبد اللطيف**، محمد حماسة: **بناء الجملة العربية**، صـ98،99.

3) . **سيبويه**، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قُنْبُر، **الكتاب**، تح: عبد السلام هارون،ط3، 1988، جـ2، صـ127.

جملةً، وعَبْرَ الضميرِ المُستقرِّ بمتعلَّقِ شِبْهِ الجُمْلةِ؛ إذا كانَ الخبرُ شبهَ جملةٍ، ولا بُدَّ في هذا المقامِ من تبيانِ الصُّورِ التي يأتي عليها الخبرُ، فأشكالُ الخبرِ هي: المفرد، الجملة(فعليَّة، اسميَّة، شرطيَّة)، شبه الجملة، وهذا بيانها:

1. **أنْ يكونَ اسمًا مفردا:** و هو مَا لعواملِ الأسماءِ تسلُّطٌ على لفظه[1]، و يشتمِلُ على المشتقِّ والجَامِدِ:

- **الاسمُ المشتَقُّ:**

و هوَ "ما دلَّ على مُتَّصِفٍ مَصُوْغًا من مصدر كـ(ضارب ومضروب)"[2]، و لهُ الأَصَالةُ في الخبرِ، وذلكَ ما أشارَ إليهِ أحدُ النُّحاةِ المحدَثينَ بقولِهِ:" و الأصلُ في الخبرِ أنْ يكونَ وَصْفًا مُشْتَقًا"[3]، ولا مَحيْصَ عنْ تحقُّقِ التَّطابقِ النَّوعِيّ بين المبتدأِ وخبرِهِ المُشْتَقِّ، ولكنْ خليقٌ بنا في هذا المكانِ أن نَمِيْزَ بين المُشْتَقِّ الرافعِ لضميرٍ مستترٍ، والمُشْتَقِّ الرافع لضمير بارزٍ، أو اسمٍ ظاهرٍ.

و **في <u>الأوّل</u>** منهما يتحقَّقُ التَّوافقُ بين المبتدأِ والخبرِ في" التّطابقِ بين المبتدأِ والضميرِ المُستكِن في الخبرِ الذي يجبُ عند النحاة تَحَمُّلُ الخبرِ له، وتطابقُه مع المبتدأِ"[4].

وأمّا في **<u>الثاني</u>:** وهو الرَّافعُ لضميرٍ بارزٍ، أو اسم ظاهرٍ، فيكون التَّطابق بين الخبر المشتقّ و مرفوعِه (الاسم الظاهر، أو الضمير البارز)، وذلك نحو:(زيدٌ قائمةٌ أمُّه، وزيد قائمةٌ أنتِ إليه)، وعلّةُ ذلك كونُ الخبر المشتقّ بمعنى الفعل، ولا بدّ له من فاعلٍ أو مسندٍ إليه[5]، ولا محيص عن التَّطابق النَّوعيِّ بينهما، وممّا يمثلُ ذلكَ قولُ أبيّ بن كعب ﷺ:"لا يَزَالُ النَّاسُ مُخْتَلِفَةً أعناقُهُم في طلبِ الدُّنْيا"[6]، حيث كان

1) . **ابن عقيل**، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن: **المساعد في تسهيل الفوائد**، جـ1،صـ225.

2) . المصدر السابق، جـ1، صـ312.

3) . **الأفغاني**، سعيد: **الموجز في قواعد اللغة العربيّة**، صـ229.

4) . **أبو المكارم**، علي: **الظواهر اللغويّة**، صـ215.

5) . يُنْظَرُ: ابن يعيش، موفق الدين يعيش: شرح المفصل، جـ1،صـ87.

6) . مسلم: صحيح مسلم: جـ18، صـ19.

التَّطابق بين الخبر(مختلفة)، وفاعله الاسمِ الظَّاهرِ(أعناقهم)، ولم أقفْ في كتاب صحيح مسلم على شاهدٍ للخبر الرافع للضمير البارز.

والمشتقَّاتُ في العربيَّةِ سبعةُ أصْنَافٍ: اسم الفاعلِ، وصِيَغ مبالغته ، والصفة المشبّهة، واسم المفعول، واسم التفضيل، واسما المكان والزمان، واسم الآلةِ، ولكنْ من اللائقِ أنْ نُمَيِّزَ بينَ المشتقّاتِ التي تجري مجرى الفعلِ والتي لا تجري مجرى الفعلِ[1]، و مما ينتمي إلى الصنفِ الأوَّلِ : اسمُ الفاعلِ ، واسمُ المفعولِ، ومبالغةُ اسمِ الفاعلِ، والصفةُ المشبَّهَةُ، واسمُ التَّفضيلِ، وتلكَ تحمِلُ ضميرًا، والصنْفُ الآخرُ من المشتقَّاتِ التي لا تجري مَجْرى الفعل وهو: اسمُ الآلةِ واسما المكان والزمان.

ولا بُدَّ لنا هنا من وقفة عند اسم التفضيل لما فيه من تفصيلاتٍ تغني مادّة البحث، حيث يَخْتَزِلُ ابنُ هشامٍ الكلامَ على حالاتِ اسمِ التَّفضيلِ بقولِه:" وإذا كانَ بأَلْ طابقَ، أو مُجَرَّدًا أو مُضافًا لِنَكِرَةٍ أُفْرِدَ وَذُكِّرَ، أو لِمَعْرِفَةٍ فالوَجْهانِ"[2]، و صُورُ اسمِ التَّفضيلِ هي:

- **كونُ اسمِ التَّفْضِيلِ مُعَرَّفًا بأل:**

وفي هذه الصورةِ يُطابقُ ما يتضامُّ معه لإتمام المعنى. والعِلَّةُ في هذا التَّطابقِ" أنّ التَّعْرِيفَ بالَّلامِ أَخْرَجَهُ عَنْ شِبْهِ الفِعْلِيَّةِ، فَجَرَى عَلى طِبْقِ مَا هُوَ لَهُ مِن التَّأْنِيْثِ، والتَّثْنِيَةِ، وَالجَمْعِ"[3]، ومما يندرجُ تحتَ ذلك قولُه ﷺ:"مَنْ قَاتَلَ لِتَكُوْنَ كَلِمَةُ اللهِ هِيَ العُلْيَا فَهُوَ فِي سَبيلِ اللهِ"[4].

- **كونُ اسمِ التَّفضيلِ مُجَرَّدًا ، أو مُضافًا لِنَكِرةٍ:**

وفي هذهِ الصُّورةِ يَلْتَزِمُ الإفرادَ و التّذكيرَ، ويعلِّلُ ابنُ يَعِيْشَ هذا الالتزامَ بالصورةِ المُذكَّرة الإفراديّة بأنّ قولَنا:(أفْعَل منك) هو بمقامِ الفعلِ، " إذْ كَانَ عِبَارَةً عَنْه، ودَالًّا على المَصْدَرِ والزِّيادَةِ، كَدَلَالَةِ الفِعْلِ على المصدرِ والزَّمانِ، فَمُنِعَ التَّعريفَ، كَمَا

1) . المقصود بالتي تجري مجرى الفعل التي تعمل عمله من رفع لفاعل ونصب لمفعول.

2) . **ابن هشام: شرح شذور الذَّهب في معرفة كلام العرب**، صـ377.

3) . **ابن الحاجب**، عثمان بن عمر: **الإيضاح في شرح المفصل**، تح: موسى العليلي، إحياء التراث الإسلاميّ، العراق،جـ1، صـ656،657.

4) . مسلم: صحيح مسلم، جـ13، صـ 49.

لا يكونُ الفِعْلُ مُعَرَّفًا، وَمُنِعَ التَّثنيةَ والجمعَ، كما لا يكونُ الفعلُ مُثنًى ولا جمعًا، وكَذَلِكَ لا يجوزُ تَأْنِيثُهُ، إنَّما تقول:(هِنْد أَفْضَلُ مِنْكَ) مِنْ غَيْرِ تأنِيْثٍ، وَذَلكَ لِأنَّ التَّقدير: (هِنْدُ يَزِيْدُ فَضْلُهَا عَلَى فَضْلِك)، فكانَ (أفعلُ) يَنْتَظِمُ مَعْنَى الفِعْلِ والمَصْدَرِ، وكلُّ وَاحِدٍ مِنَ الفِعْلِ وَالمَصْدَرِ مُذَكَّرٌ لَا طَرِيْقَ إلى تَأْنِيْثِه[1]"، سَوَاءٌ أكانَ قَسِيْمُه في التركيبِ مذكَّرًا أم مُؤَنَّثًا، ومن حالَةِ مَجِيءِ الخبر بصيغةِ التَّذكيرِ قولُه ﷺ:" المُؤَذِّنُوْنَ أَطْوَلُ أَعْنَاقًا يَوْمَ القِيَامَةِ"[2]، وقولهﷺ:" لا يُؤمِنُ عَبْدٌ حَتى أَكُوْنَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِن أَهْلِه، وَمَالِه، والنَّاسِ أَجْمَعِينَ"[3]، أمّا ما جَاءَ مِنْ كَوْنِ المُبْتَدَأِ مُؤَنَّثًا قَوْلُهُ ﷺ:"لَقَدْ نَزَلَتْ عَليَّ آيَةٌ هِيَ أَحَبُّ إِليَّ من الدُّنيا جَمِيعًا..."[4].أمّا مما جاء مضافًا إلى نكرة قول السيدة عائشةﷺ:" فكانَتْ تِلْكَ **آخرَ** كلمةٍ تكلَّمَ بها رسول اللهﷺ"[5]، حيث جاء اسم التفضيل (آخر) في صورة الإفراد مع المسند إليه المفرد، ويلتزم هذه الصورةَ سواءٌ أكان المُخبر عنه مثنًّى أم جمعًا، ولم نقف على شواهد تمثّلها في صحيح مسلم.

- **كونُ اسمِ التَّفضِيلِ مُضافًا إلى مَعْرِفَةٍ:**

فِي هذه الصُّورة وجها التَّطابقِ ونقيضِه جائزانِ، وَ يعلِّلُ ابن الحاجب هذا الجوازَ؛ بِأَنَّ الإِضَافَةَ تُشْبِهُ التَّعْرِيْفَ بِأَل، وأمّا نَقِيْضُ المُطَابَقَةِ وَهُوَ لُزُوْمُ الإِفْرَادِ، فَلِأنّ الإِضَافَةَ فِيْهِ لَيْسَتْ إلَّا لِلْمُفَضَّلِ عَلَيْهِ ، فأشبهت (مِن) مع مَا بَعدَها، ألا ترى أنَّ قولَك : (زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ) مِثْلُ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنَ النَّاسِ)[6]، ومن المُطابقَةِ في التّذكيرِ قولُهﷺ: " إنَّ خِيَارَ النَّاسِ أَحْسَنُهم قضاءً"[7]، ومن شواهدِ المخالفةِ قولُ يَعْلَى ابنِ أُمَيَّة (أحد الصحابة) عن إحْدى غَزواتِه مع النَّبيِّ: " تِلْكَ الغَزْوَةُ أَوْثَقُ عَمَلِي

1) . **ابن يعيش**، موفق الدين يعيش: **شرح المفصل**، إدارة الطباعة المنيريَّة، مصر ،جـ 6، صـ 95.

2) . مسلم: صحيح مسلم بشرح النووي ، جـ4، صـ89.

3) . المصدر السَّابق ، جـ2، صـ15.

4) . المصدر السابق، جـ12، صـ143، والآية هي:﴿إنَّا فتحنا لك فتْحًا مبينًا﴾.

5) .المصدر السَّابق، 15، ص209.

6) **. ابن الحاجب**، عثمان بن عمر: **الإيضاح في شرح المفصل**،جـ1، صـ656،657.

7) . مسلم: السابق، جـ11، صـ36.

عِنْدِي"[1]، وقولُ أحدِ الصحَابَةِ:" كَانَ أَحَبَّ الثِّياب إلى رَسُوْلِ الله ﷺ الحِبَرَةُ"[2]، ونرى من خِلَالِ الشَّاهِدَيْنِ الأَخِيْرَينِ مَجِيءَ المُبْتدأِ بِصيغة التَّأنِيْثِ، وَمجيءَ الخَبَر مذكَّرًا.

- **<u>الاسمُ الجَامِدُ:</u>**

وهُو" ما لم يُشْعِر بمعنى الفعلِ الموافقِ له في المادَّةِ بالنَّظرِ إلى القياسِ الاستعماليِّ"[3]، و إنْ كان في الاستعمالِ يوحي بمعنى الفعل، ولكنّه معنًى غيرُ متفق مع في المادة[4]، والخبرُ الجامدُ يطابقُ المبتدأَ، سواءٌ أكانَ ذاك الجامدُ مِمّا لا يتَحَمَّلُ ضميرًا يعود على المبتدأ، نحوُ القول :(هذا زيْدٌ) ، وذلكَ" اكتفاءً بما هو مقرَّرٌ عندهم[5])من أنَّ الخبرَ نفسُ المبتدأِ في المَعْنى"[6]، أمْ يتحمَّلُ ضميرًا وذلك إذا حُمِلَ على المُشْتَقِّ، نحو القول:(زيدٌ أَسَدٌ) ففي مفردة (أَسَد) ضميرٌ مستَتِرٌ إذا حُمِلَ على معنى (شجاع)[7]، ومما جاء وَفْقًا للأوّل قول المرأةِ الأولى في حديث أمِّ زَرْع:" زَوْجِي لَحْمُ جَمَلٍ غَثٍّ على رأسِ جَبَلٍ، لا سَهْلٍ فَيُرْتَقَى، ولا سَمِيْنٍ فَيُنْتَقَل"[8]، وقوله ﷺ: " لِكُلِّ نبيٍّ حَوَارِيٌّ، وحواريّ الزُّبَيرُ"[9] ، فلا ضميرَ في هذه الأخبارِ، إذ لا يُمْكِنُها تَحَمُّلُ الضميرِ، فهي " لا إِشْعَارَ لها بالفعلِ"[10]، ومما جاء جامدًا محمولًا على المشتقِّ قول النّبيّﷺ: " الأَنْصَارُ كَرِشِي، وعَيْبَتِي، فإنّ النّاسَ سَيَكْثُرونَ، ويَقِلُّونَ[11]، فاقبَلُوا من مُحْسِنِهم، وتَجَاوزوا عن مُسِيئِهم"[12]، كان الخبر (كَرِشِي) بصورة الجامد المتضمِّنِ

1) . مسلم: السابق،جـ11، صـ162، وهي غزوة تبوك.

2) . مسلم: السابق، جـ14، صـ56، الحِبَرَةُ: ثياب من كتان، أو قطن محبَّرة؛ أي: مزيّنة.

3) . **الأزهريّ**، خالد: **شرح التَّصريحِ على التَّوضيح**، جـ1، ص199.

4) . يُنْظَرُ: المصدر السَّابق، جـ1، صـ 199.

5) . أي: عند النُّحاة.

6) . **أبو المكارم**، علي: **الظواهر اللُّغويَّة**، صـ215.

7) . يُنْظَرُ: ابن عقيل: المساعد في تسهيل الفوائد، جـ1، صـ227.

8) . مسلم: صحيح مسلم، جـ15، صـ213.

9) . مسلم: السابق، جـ15، صـ188.

10) . **ابن عقيل: المساعد في تسهيل الفوائد**، جـ1، صـ227.

11) . المقصود: الناس يكثرون، والأنصار يَقِلُّون، وهذا ما ذهب إليه **البخاري**، **صحيح البخاري**، 1987، ط3 ، دار ابن كثير، دار اليمامة، بيروت ، تح: مصطفى البغا ، جـ3، صـ 1383.

12) . مسلم: صحيح مسلم بشرح النووي، جـ 16، صـ 68

معنى المشتقِّ؛ إذ المقصود به موضع السّرّ، ويقول النووي: قال الخطابي: ضرب مثلًا بالكَرِش ؛لِأنّه مستقرُّ غذاء الإنسان الذي به بقاؤه، والعَيبة: وعاءٌ أكبر من المخلاة يحفظ الإنسانُ فيه ثيابَه، وفاخرَ متاعِه.

2. مَصْدَرًا مؤولًا:

مِنْ ذلكَ النَّوعِ ما جاءَ في صحيحِ مُسْلمٍ مِنْ قَوْلِهﷺ: "الإسلامُ أنْ تَعْبُدَ اللهَ، ولا تُشْرِكَ بِهِ شيئًا، وتقيمَ الصَّلاةَ المكتوبةَ، وتُؤَدِّي الزَّكاةَ المفروضَةَ، وتصُومَ رمضَانَ..."[1]. ويكون التَّطابقُ في هذه الصُّورة بصياغة المصدر على هيئة يوافق فيها المصدرُ المبتدأ نوعيًّا.

3. ضميرًا منفصلًا:

وهي صورةٌ قليلةُ التَّشكُّلِ، ولم أقِفْ على نصٍّ من كلام رسول الله يُجَلِّي هذهِ الصورةَ من التَّشكُّل، وما يمثِّلُها من الإرثِ الشَّعْرِيِّ قولُ أبي خراشٍ الهذليّ:

رَفَوْنِي، وَقَالُوا: يَا خُوَيْلِدُ لا تُرَعْ فَقُلْتُ، وأنْكَرْتُ الوُجُوْهَ: هُمُ هُمُ [2]

4. شِبْهَ جُمْلَةٍ:

ويَنْضَوي تحت هذه الصورةِ صِنْفَانِ، هُمَا : الظرفُ، والجارُّ والمجرورُ ، ويتمثّل التَّطابقُ بالتماثلِ القائمِ بين الخبر المقدّرِ والمبتدأ، ولا بدّ من تفصيل أشكال الظرف، فإذا كانَ الظرفُ ممّا يدلُّ على **المكانِ** جازَ الإخبارُ به عن مبتدأٍ، سواءٌ كانَ اسمَ ذاتٍ أمْ اسمَ معنًى، ومن صورةِ إتيانه خبرًا عن اسمِ المعنى حديثُ موسىعليه السلام والخضرِعليه السلام بمجمع البحرينِ قوله:" أنّى بأرضِك السلامُ"[3]، ومن مجيئه خبرًا عن اسم ذات قول النّبيّﷺ:" لا تَتَمَنَّوا لقاءَ العدوِّ، واسألوا اللهَ العافيةَ، فإذا لقيتمُوهُم فاصبِروا، فإنّ **الجنّة تحت** ظِلال السُّيوفِ"[4]، أمّا إذا كان مما يدلُّ على **الزَّمانِ**، فَلا يَصِحُّ الإخبارُ به إلّا عن المبتدأ الذي هو من نوع اسم المعنى،

1) . مسلم: المصدر السابق، جـ1، صـ162.

2) . من شواهد ابن جنّي في خصائصه، الخصائص: جـ1، صـ247.

3) . **العكبري**، أبو البقاء عبد الله ابن الحسين: **إعراب الحديث النبوي**، 1986، ط2، دمشق، تح: عبد الإله نبهان، صـ53.

4) . مسلم: المصدر السابق، جـ 12، صـ47.

نحو:(السفرُ مساءً) "[1]. وأمّا ما جاء فيه ظرفُ الزَّمَانِ خبرًا عن اسمِ الذاتِ فقد خَضَعَ لتأويلِ اللُّغويَّين لتتمَّ الفائدةُ، وهذا مَلحوظٌ في قولنا: (الليلةَ الهلالُ)، فقد قدّروا لهذا مضافًا، والتَّقديرُ: (الليلةَ طلوعُ الهلالِ، أو حدوثُه)[2]، ومنهُ قولُه ﷺ:" نَحْنُ الآخِرُوْنَ السَّابِقُونَ يومَ القيامَةِ، بَيْدَ أَنَّهُم أُوتُوا الكتابَ مِنْ قَبْلِنَا، ثُمَّ هَذا يومُهُم الذي فُرِضَ عَلَيْهِم فاختَلَفُوا فيه، فهدانا اللهُ، فالنَّاسُ لنَا تَبَعٌ اليهودُ غَدًا، والنَّصَارَى بعد غدٍ"[3]، قال الإمامُ النَّووي تعقيبًا على هذا الحديثِ :" ؛أي: عيدُ اليهودِ غدًا، لِأَنَّ ظروفَ الزمانِ لا تقعُ خبرًا عن الجُثَثِ"، وما فعلَهُ النَّووي هو من بابِ تقديرِ مُضافٍ قبلَ اسمِ الجُثَّة ليصحَّ الإخبارُ بظرفِ الزَّمانِ عنه، وهذا ما فعله ابن مالك أيضًا في تعليقِه على هذا الحديثِ، حيثُ يقولُ:" فالمرادُ، واللهُ أعلمُ، فغدًا تعييدُ اليهودِ، وبعدَ غدٍ تعييدُ النَّصَارَى"[4]. وعِلَّةُ جوازِ مَجِيءِ الخبرِ عن اسمِ الجُثَّةِ ظرفَ مكانٍ دونَ ظَرْفِ الزَّمَانِ ، أنَّه في وقوع ظرفِ المكانِ خبرًا عنه فائدةٌ، وليْسَ في وقوعِ ظرْفِ الزَّمَانِ خَبَرًا عنه فائدةٌ[5]، ومن مجيء الخبر في صورة **الجارِّ والمجرورِ** قولُه ﷺ لمقبرةِ البقيعِ: " السلامُ عَلِيكم، دارَ قومٍ مُؤْمِنِينَ"[6]، وهذا النوعُ من الإخبارِ لا يُمْكِنُهُ أنْ ينْعَتِقَ من رابطةِ التطابقِ مع المُبْتَدَأِ، فَهو" لا يفتقدُ التَّطابُقَ مع المبتدأِ"[7]. ويكون التطابقُ ـ كما بينّا ـ بين الخبر المقدّر والمبتدأ.

5. جملةً اسميّةً:

ومن ذلكَ قولُه ﷺ:"سَيْحانُ ، وجَيْحانُ، والفراتُ ، والنِّيلُ كُلٌّ من أنهار الجنّة"[8]، وقوله ﷺ:" الحَياءُ كُلُّه خير"[1]، وقوله ﷺ:" بيتٌ لا تمرَ فيه جِيَاعٌ أهلُه"[2]،

---

1) . **الأنطاكي**، محمد: **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**، جـ1، صـ359.

2) . **ابن الأنباري**، أبو البركات،1957، **من أسرار العربية**، تح: بهجة البيطار، دار الترقي، دمشق، صـ75.

3) . مسلم: المصدر السابق، جـ6، صـ143.

4) . **ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة دار العروبة، صـ155.

5). **ابن الأنباري**، أبو البركات،1957، **من أسرار العربية**، تح: بهجة البيطار، دار الترقي، دمشق، صـ75.

6) . مسلم: المصدر السابق، جـ7، صـ141.

7) . **أبو المكارم**، علي: **الظواهر** اللُّغويَّة، صـ219.

8) . مسلم: المصدر السابق، جـ17، صـ176.

ويكون التَّطابق في هذه الصُّورة بين الضمير الذي تحمله جملة الخبر والمرجع الذي يعود عليه.

6. جملةً فِعْلِيَّةً:

ومن ذلكَ قولُه ﷺ:"الذي تفوتُهُ صلاةُ العَصْرِ كأنّما وُتِر أهلَه ومالَه"[3]، وقولُه ﷺ:" الحجُّ المبرورُ ليس له جزاءٌ إلّا الجَنَّةَ"[4]، ويتمثّلُ التَّطَابُقُ بين الخبرِ الجُمْلَةِ والمبتدأ في العلاقةِ بين الضميرِ المستقرِّ في الجملة الخبريَّة والمرجعِ الذي يعود عليه الضميرُ.

7. جملةً شرطيَّةً:

ذكر الزمخشريّ في كلامه عن أشكال الخبر أنّ الجملة على أربعة أضرب، وذلك في قوله:(والجملة على أربعة أضرب اسميَّةٍ، وفعليَّةٍ، وشرطيَّةٍ، وظرفيَّةٍ)[5]، ومن ذلك قولهﷺ:" مَنْ شَرِبَ الخَمْرَ في الدُّنْيَا، فَلَمْ يَتُبْ مِنْها، حُرِمَها في الآخِرَةِ"[6]، حيث جاء خبرُ اسمِ الشَّرط مكوَّنًا من جملة فعل الشرط، وجملة الجواب.

وأحسبُ هذا القَدْرَ مِنَ التِّبْيَانِ، مِن إرجاعِ الأمورِ إلى أمِّها كافيًا، و أحسبُ التوسّعَ في حيثيّاته مَدْخَلًا لأَضْرُبٍ من الاستطرادِ لا يفتقرُ إليها البحثُ، ولا رادّةَ في ذكرِهَا، وبعد هذا الكلامِ المستفيضِ نُوردُ خُلاصَتَه، وهي:

أنّ الخبرَ، منْ ناحِيَةِ النَّوعِ ، لا مفرَّ لَهُ من خضوعِه للتَّطابُقِ مع المُبْتدَأ ، ولكنّ ذلك مطلوبٌ عند توفُّرِ ضوابطَ لا مَحِيدَ عنها[7]:

---

1) . مسلم: صحيح مسلم ، جـ2،صـ7.

2) . مسلم: المصدر السابق، جـ13،صـ230.

3) . مسلم: المصدر السابق،جـ5، صـ125، و معنى وُتِرَ أهلَه، ومالَه: خسرهما، وبقي فردًا من غير أهلٍ، ولا مال.

4) . مسلم: المصدر السابق، جـ9، صـ118.

5) . **الزمخشريّ**، محمود بن عمر: **المفصَّل في علم العربيَّة**، دار الجيل، لبنان، ط2، صـ 24.

6) . مسلم: المصدر السابق ، جـ 13، صـ 172.

7) . يُنظرُ: **حسن**، عباس: **النحو الوافي**، جـ1، صـ457.

- أَنْ يكونَ الخبرُ **مُشْتَقًّا**، فلا يتحقَّقُ التَّطابقُ في نحو:(زينبُ إنسانٌ)، و(هي إقبالٌ وإدبارُ)، لانعدامِ صورةِ الاشتقاقِ في الخبر، ومن ذلكَ في الحديث قولُه ﷺ:" العَيْنُ حَقٌّ، وَلَوْ كَانَ شَيْءٌ سَابِقَ القَدَرِ، سَبَقَتْهُ العَيْنُ.."[1]، فقد كان الخبرُ في هذا النَّصِ غير مشتقٍّ، ومثلُه قولُهﷺ:" بِنْتُ أَبِيْ زَرْعٍ ، فَمَا بِنْتُ أَبِيْ زَرْعٍ طَوْعُ أَبِيْهَا، وَطَوْعُ أَمِّهَا، ومِلْءُ كِسَائِهَا، وَغَيْظُ جَارَتِها"[2]
- **أن يكونَ مشتقًّا من الألفاظ التي لا يستوي فيهِ المُذَكَّرُ والمؤنَّثُ**، ومن مجيئه من تلك الألفاظ نحوُ قولنا : (هي قتيل)، وقولُ عَلِيٍّﷺ:" زَنَتْ أَمَة لَرِسُول اللهﷺ، فَأَمَرَني أَنْ أَجْلِدَهَا، فِإِذَا هِيَ حَدِيْثُ عَهْدٍ بِنِفَاسٍ"[3]، فقد جاءَ الخبرُ بصورةٍ يَسْتَوي فيها المذكَّرُ والمؤنَّثُ.
- **أن يكونَ مُشْتقًّا جاريًا على مبتدئه**، فلا يتحقّقُ التَّطابقُ في نحو قولنا : (فاطمةُ كريمٌ ابنُها)؛ لأنّ الخبرَ غيرُ جارٍ على مُبْتَدِئه، إذ إنّ الخبر المشتق بمعنى الفعل فلا بُدَّ له من مسند إليه، ففي صورة كونه اسمًا ظاهرًا، أو ضميرًا بارزًا يكون التَّطابق بين الخبر و مرفوعه، ومن هذا المِضْمَارِ قولُ أُبَيِّ بنِ كعب ﷺ:"لا يَزَالُ النَّاسُ مُخْتَلِفَةً أعناقُهُم في طلبِ الدُّنْيا"[4]، فلَمْ تتشكّلْ صورةُ التَّطابقِ بينِ الخبرِ (مختلفةً)، وبينَ المبتدأِ (الناسُ) على مستوى النَّوعِ ؛لِأَنَّ الخَبَرَ لَمْ يَكُنْ جَارِيًا على المُبْتَدَأ.
- **<u>المَظَاهِرُ العُدُوْلِيَّةُ عَنَ المُطَابَقَةِ النَّوْعِيَّةِ:</u>**

ابتداءً مما انتهينا إليه، فيما سلف، نجدُ أنَّ العدولَ عَنِ المُطابقَةِ يتجسَّدُ في حالاتٍ ، يكونُ فيها مُسْتَسَاغًا، وتلكَ الحَالاتُ هِيَ[5]:

1) عدمُ جَرَيَانِ الخَبَرِ على مبتدَئِه، وهذا يتحقَّقُ في الخبرِ السَّببيِّ.
2) انعدامُ صورةِ الاشتقاقِ في الخبرِ بكونِهِ اسمَ ذاتٍ ، أو مَصْدَرًا.

---

1) . مسلم: صحيح مسلم بشرح النووي ، جـ14،صـ171.
2) . مسلم: المصدر السابق ، جـ15، صـ219.
3) . مسلم: المصدر السابق، جـ11، صـ214.
4) . مسلم: المصدر السابق، جـ18،صـ19.
5) . يُنْظرُ: حسن، عباس: النحو الوافي، جـ1،صـ457.

3) **ظَاهِرَةُ الاسْتِواءِ:**

وهي أَنْ يكونَ الخَبَرُ مِنَ الأَلْفَاظِ التي يَسْتَوي فيها المذكرُ والمؤنْثُ، وذلك وَفْقَ ضوابطَ، فهناكَ في العربية أوزانٌ لا تَدْخُلُها علامةُ التَّأنيثِ في الأعمِّ الأَغْلَبِ، وهناكَ ألفاظٌ تَدخُلُها بِقِلَّة، فالألفاظُ التي لا تدخُلُها تاءُ التَّأنيثِ ما كانَ على الأوزانِ الآتية[1]:

- **فعُول:** إذا كانَ بتأويلِ (فاعل) لا تَلْحَقُهُ التّاءُ في وَصْفِ المؤنَّثِ، نَحو: هي صَبُور، أمّا إذا كان بتأويلِ (مفعول) دخلتْهُ التَّاءُ ، ليَفرُقَ بينَ ما له الفِعْل ومَا وقعَ عليه الفِعْلُ[2]، نحو:(بقرةٌ حَلوبٌ، وحلوبة)، ومنَ النُّصوصِ التي جاءتْ في صحيحِ مسلم قولُ أمِّ سَلَمَةَ:" أنا غَيُور"[3]، وعقّبَ النّووي على هذا الحديث بكون صيغةِ (فعول) جاءتْ في صفاتِ المؤنَّثِ كثيرًا، وبأنّ لفْظَ **غَيُوْر** للمُذكّرِ والمُؤَنّث.
- **مِفْعال:** ومما جاءَ على هذا الوزنِ من ألفاظٍ، نَحوُ:(هو مِعلامٌ، وهي مِعلامٌ)؛أي: كثيرةُ العِلْمِ، وكثيرُه، ومِمّا قاله سيبويهِ عن الوزنين الماضيين:" زعمَ الخليلُ أنّ (فعولًا ، ومِفْعالًا)، إنَّما امتَنَعَتا من الهاءِ؛ لأنَّهما إنّما وقعتَا في الكلامِ على التَّذْكيرِ، ولكنّه يُوْصَفُ بِهِ المُؤَنَّثُ"[4].
- **مِفْعِيل، ومِفْعَل:** وذلكَ نحوُ:(هو مِنْطِيقٌ، وهي مِنْطِيق) للمرأةِ البليغةِ وللرَّجُلِ البليغِ، و(رجلٌ مِغْشَمٌ، وامرأةٌ مِغْشَم)، بمعنى الجُرْأَة والشَّجَاعَةِ.

وأمّا المُشْتَقَّاتُ التي يستوي فيها التَّذكيرُ والتَّأنيثُ، و تَدْخُلُها التَّاءُ قليلًا فَمَحْصُوْرَةٌ فيمَا يَلِي، ولهذا الدُّخولِ ضوابطُه المَعْنَويَّةُ:

- **ما جَاءَ على وزْنِ اسمِ الفَاعِلِ:** وَهِيَ الألفاظُ التي تدلُّ على معنًى خاصٍّ بالأنثى، يُناسِبُ طبيعتَها، ويلائِمُ فطرتَها التي وُجِدت عليها، من مثلِ: (الولادةِ،

1) . يُنْظَرُ في ذلك: ابن مالك، محمد بن عبدالله: شرح الكافية الشافية،1982،السعودية،دار المأمون للتراث، تح: عبد المنعم هريدي،ط1، صـ1738،1739.حسن عباس: النحو الوافي، جـ4،صـ592،صـ594.

2) . ابن سِيدَه: المخصَّص، جـ16، صـ138.

3) . مسلم: صحيح مسلم، جـ6، صـ221.

4) . سيبويه: الكتاب،جـ3، صـ237.

والحيضِ، والطمث، و...)، وهيَ منَ الأشياءِ المُلاصِقَةِ لتكوينِها، ولا مَحِيْدَ عنِ التَّفريقِ بين شيئَينِ، هُمَا:

- إذا كانَ المعنَى يدلُّ على حَالَةٍ طارئَةٍ مُؤَقّتَةٍ ، بَأنْ يدلَّ على حدوثِ هذهِ الصِّفَةِ بأحدِ الأزمنَةِ، فتلحقَ تاءُ التَّأنيثِ اللَّفْظَ، فنقولُ:(هي حائِضَةٌ)،إذا تجدّد لها الحيضُ[1] ، وهوَ ما قال بِه ابنُ عقيلٍ في قولِه ﷻ:﴿ يَوْمَ تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾، ورأى القصْدَ من تأنيثِ مفردةِ(مُرْضِعَة) المبالغةَ[2]،أمّا اِبْنُ القيِّمِ فيرى أنّ دخولَ التَّاءِ ههنا يتضمَّنُ فائدةً لا تحصُلُ بِه دونَها، متعيّنٌ الإتيانُ بها، وهي أنَّ المرادَ بالمرضِعَةِ فاعلةُ الرِّضَاعِ، فَالمُرادُ الفعلُ لا مُجَرَدُ الوَصْفِ، ولو أُريدَ الوَصْفُ المجردُ بكونِها مِن أهلِ الإرْضَاعِ، لقيلَ: مُرْضِعٌ، كَحَائِض، وطَامِثٌ[3].
- أمّا إذا دلّ المعنى على خصائصِ الأنْثَى ، وفطرتِها على وجْه الثَّبَاتِ ، ولَمْ يُقْصَدْ بِهِ الحُدوثُ، فَيُقَالُ: حائِض؛ أي: ذاتُ أهليَّةٍ للحَيضِ، أو الطمْثِ، دُوْنَ تَعَرُّضٍ لوجودِ الفِعْلِ، وهذا لا تَلحَقُهُ التَّاءُ، فيُقالُ: حائِضٌ، طَامِثٌ.

أمّا ما رآهُ ابنُ قتيبةَ في وزنِ فاعل ـ إذا كَان وصفًا لمؤنَّثٍ ـ فمُتَلَخِصٌ بِمَجِيْئِهِ وصْفًا للمؤنَّثِ بمَعْنَيَيْنِ، و تثبتُ الهاءُ في أحدِهِمَا، وتسقطُ منَ الآخرِ للفرْقِ بينَ المذكَّرِ والمؤنَّثِ، فيُقالُ: (امرأةٌ طاهرٌ)؛ أي: من الحيضِ، و (امرأةٌ طاهِرةٌ)؛ أي: نقيَّةٌ من العيوب؛ لأنّها مُنْفَرِدَةٌ بالطُهْرِ مِنَ الحيضِ، لا يشاركُهَا فيهِ المذكَّر، وهوَ يُشَارِكُهَا في الطُّهْرِ منَ العيوبِ[4]، ولعلّ ما ذهبَ إليه ابن قتيبةَ ـ برأيي ـ هو الأرجحُ، وما جاءَ في صحيحِ مُسْلِمٍ مُطَابقًا لذلك قولُ ابنِ عمرَ:" طَلَّقْتُ امْرَأَتِي على عَهْدِ رَسُوْلِ اللهِ، وَهِيَ حَائِض"[5]، نرى من خلالِ هذا الحديث مجيءَ لفظِ (حائض) مذكّرًا، وهوَ خبرٌ بعد مبتدأ مؤنَّثٍ، ولكنَّ هذهِ الصفةَ جاءت بغير تاءٍ ، وحريٌّ بها أنْ تأتيَ بتَاءٍ، كَمَا رأى النُّحَاةُ، لِأنّها تدلُّ على حالةٍ طارئةٍ ، أو حدوثِ فِعْلٍ.

---

1) . يُنْظَرُ: **ابن الناظم: شرح الألفية**، بيروت، تح: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، صـ752.

2) . يُنْظَرُ: **ابن عقيل : المساعد في تسهيل الفوائد**، جـ3، صـ 299، صـ301.

3) . **ابن القيم، بدائع الفوائد**،جـ3، صـ879.

4) . **ابن قتيبة: أدب الكاتب**، تح : محمد الدالي، جـ2، صـ230.

5) . مسلم: صحيح مسلم، جـ10، صـ63.

- **ما كَانَ على وزْنِ (فَعِيل):**

وغالبُ الألفاظِ التي جاءتْ مَصُوغَةً على هذا الوزنِ يَسْتَوي بها المذكَّرُ والمؤنَّثُ، شَريطَةَ أنْ تكونَ بمعنَى(مفعول)، وأن يُعرفَ من الكلامِ نوعَ المتّصِفِ بمعناه، وألّا تُستعملَ استعمالَ الأسماءِ غيرِ المُشتقّة، ومما جاء وَفْقًا لذلك قولهﷺ:" فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ أَمْرَ هَذِهِ الأُمَّةَ ، وَهِيَ جَمِيْع، فاضْرِبُوهُ بالسَّيْفِ كَائِنًا مَنْ كَان"[1]، وردتْ مفردةُ(جميع) في هذا النّصّ بمعنى(مجموع)، و الذي حدّد هذا المعنى السياقُ، فجاءَ الخبرُ بصورةِ التَّذكيرِ تاليًا مبتدأً بصيغَةِ التَّأنيثِ، والذي سمَحَ بذلك كونُ اللفظةِ مما يستوي فيهِ المذكرُ والمؤنَّثُ، ومجيئُه محقِّقًا للشروطِ الموضوعَة، وقد" يُشَبَّه (فعيل)الذي بمعنى(فاعل) بهذا، ويُشَبَّهُ هذا بهذا، فيُعْطَى كُلٌّ منهما حكمَ الآخرِ"[2]، وذلكَ متّضحٌ فيما وردَ في الصحيح من قولِ علي ﷺ:" زَنَتْ أَمَةٌ لِرَسُولِ اللهِ فَأَمَرَنِي أَنْ أَجْلِدَها، فَإِذَا هِيَ حَدِيْثُ عَهْدٍ بِنِفَاسٍ"[3]، فلفظة (حديث) خبرٌ جاءَ مذكّرًا عن مبتدأٍ مؤنثٍ، ولكنّ هذه اللفظةَ لم تَجِئ بمعنى(مفعول) الذي اشترطَه النُّحاةُ، بل بمعنى(فاعل) ، وأمثالُ هذهِ النُّصوصِ جعلَ بعضَ النَّحاةِ يقولونَ بحملِ وزنِ على آخرَ، ورأى الفراءُ أنّ هذهِ الصيغةَ خاصّةٌ بالرِّجَالِ، فلما احتِيجَ لها في النِّساءِ أبقَوا الصيغَةَ على صورتِها، فيقول:" إنَّمَا يَكُونُ في الرِّجَالِ دُوْنَ النِّسَاءِ، فَلِمَّا احتَاجُوا إِلَيْهِ فِي النِّسَاءِ أَجْرَوْهُ عَلَى الأَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعِهِ"[4]، وهو ذاتُ المذهبِ الذي ذهبَ إليه ابنُ الأنبَاريّ في تعبيره:" ومما وصَفُوا به الأنثى، ولم يدْخِلوا فيه علامةَ التَّأنيثِ؛ لأنَّ الأكثرَ ما يوصفُ به المذكَّرُ، قولُهم: أميرُ بَنِي فُلانٍ امرأةٌ ...، وفلانة وصيُّ فلانٍ، ووكيلُ فلانٍ، ألَا ترى أنّ الإمارةَ والوصيةَ والوكالةَ الغالبُ عليها أنْ تكونَ للرجالِ دونَ النساءِ"[5]، وخلاصةُ ذلكَ أنَّ " الأكثرَ هو حذفُ التَّاءِ في هذه الصيغةِ عند أمنِ اللَّبْسِ

---

1) . مسلم: صحيح مسلم، جـ12، صـ141.

2) . **ابن مالك، شرح الكافية الشافية**،صـ1740.

3) . مسلم: صحيح مسلم، جـ11، صـ214.

4) . **الفراء**، أبو زكريا يحيى بن زياد، **المذكر والمؤنث**، صـ61.

5) . **ابن الأنباريّ** ،أبوبكر: **المذكر والمؤنث**،1981،القاهرة، جـ1، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، صـ141.

من مثلِ القولِ:(رأيتُ قتيلًا منَ النِّساءِ)[1]، ولسببِ وجودِ الموصُوفِ، وعدمِ استعمالِها استعمالَ الأسماءِ غيرِ المُشْتَقَّةِ"[2]، وما دامَ الحكمُ مُقَيّدًا بالأكثريَّةِ، فهذا شهيدٌ على وجودِ ما خرجَ على تلكَ الأكثريَّةِ.

4) ظاهرةُ الاكتِسَابِ:

والمقصودُ بالاكتِسَابِ: هو أنْ يسريَ تذكيرُ المُضَافِ إليه، أو تأنيثُه إلى المضافِ، ولكنَّ تذكيرَ المؤنَّثِ أكثرُ شُيُوعًا؛ لأنَّهُ موافِقٌ للسائدِ في العقلِ النَّحْوي العربيّ من فكرةِ أصليَّةِ المُذَكَّرِ وفَرعيَّةِ المُؤَنَّثِ، ولهذا المُصْطَلَحِ مُرادِفَاتٌ مِثْلُ الاكتساءِ والسَّريانِ[3]، وما ورد ممثِّلًا هذه الظاهرة ضمن حيّز ركني التركيبِ الاسميّ قائمٌ على فكرتين، هما:

- **تذكير المؤنث:**

وهو الأكثرُ؛ لأنَّهُ من بابِ عودَةِ الفرعِ إلى الأصْلِ، وهو أمرٌ شائعٌ ومطَّرِدٌ في الدّرسِ النحويِّ العربيّ، و يكون بأن يسريَ التذكيرُ من المضافِ إليه المُذَكَّرِ إلى المضاف المؤنثِ، ومما جاء ممثِّلًا لهذه الظاهرةِ أحدُ التوجيهاتِ لقوله تعالى:﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيْبٌ مِنَ المُحْسِنِيْنَ﴾، فسياقُ الآيةِ احتوى على عدولٍ عن التَّطابقِ النَّوعيِّ بين المبتدأِ مفردةِ(رحمة)، والخبرِ(قريب)، وكانَ من المسوّغاتِ لذلك اكتسابُ مفردةِ(رحمة) المؤنثةِ التذكيَر من لفظة(الله)، لذا كان الخبرُ بصيغةِ التذكيرِ، ومن هذه أيضًا قولُ الشَّاعرِ:

---

1) . **المرادي**، ابن أم قاسم: **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**،2001، القاهرة، دار الفكر العربي، تح: عبد الرحمن سليمان، ط1، جـ5،صـ1352 وما بعدها.

2) . يُنْظر: المرادي: المرجع السابق، جـ5، صـ1352، **حسن**، عباس: **النحو الوافي**، جـ4، صـ298، **والمكودي**، عبدالرحمن بن صالح: **شرح المكودي على الألفية**، 1993، الكويت، تح: فاطمة الراجحي،جـ2، صـ766.

3) . ممن استعمل مصطلح الاكتساء **أبو حيان** في كتابه: **(منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك)**، تح: سدني كلازر، الجمعية الشرقية الأمريكيّة، نيوهافن1947 ، صـ274 ، و ممن استعمل مصطلح السريان **ابن مالك** في كتابه: **(شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح)**، صـ85.

إنَارَةُ العَقْل مَكْسُوْفٌ بِطَوْعِ هَوًى وَعَقْلُ عَاصِي الهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيْرَا[1]

والذي أباحَ الإخبارَ بلفظةِ(مكسوف) المذكَّرة عن لفظة(إنارة) المؤنّثة، اكتسابُ تلكَ الأخيرةِ التذكيرَ من المُضَافِ إليه(العقل) بكونِها مُضَافًا، والذي مكّنَ حضورَ ظاهرةِ الاكتسابِ صلاحيةُ الاستغناءِ بالمضافِ إليه عن المضاف، وهذا متحقَّقٌ هنا، فلو استغْنَيْنَا عن المضاف من حيثُ المعنى، لأمكنَ ذلك؛ لأنّه ليست إنارةُ العقولِ وحدَها مكسوفةً بالانقياد للهوى، بل العقلُ بحدّ ذاته هو المكسوفُ.

و نتيجةً، لما مضى، نُوقنُ أنّ ما أثْمَرَتْهُ ظاهرة الاكتساب **السَّعةُ في المعنى،** فَفِي جريانِ حُكْمِ المضاف إليه على المضاف في التذكيرِ والتأنيثِ، جريانُ حكمِ الخبرِ على كلٍّ من المضافِ والمضافِ إليه، ففي الآية السالفة الذكر حكمُ القُرْبِ يَجْرِي على كلٍّ من المضاف والمضاف إليه، وكَأنَّ البُنْيَة العميقَةَ للعبارة (إنَّ رَحْمَةَ اللهِ قريبةٌ من المُحْسِنِيْنَ، وإنَّ اللهَ قريبٌ منَ المُحْسِنِيْنَ)، فاستُغني بخَبَرِ المَحْذُوفِ عن خبرِ الموجودِ ، فالإخبارُ في سياقِ الآية يسْتلزمُ قربَيْنِ قربَ الرَّحْمَةِ وقرْبَ اللهِ، وهذا المعنى غيرُ متحقّقٍ لو كانَ الإخبارُ بصيغةِ التَّأنيثِ(قريبة)[2]، ومما مضَى نرى ما فعلَه العُدُولُ عن المطابقةِ النَّوْعِيَّةِ، فكانَ مركزَ إشْعَاعٍ للمعنى، ومجالَ انفتاحٍ للنّصِّ.

- **تَأنِيْثُ المُذَكَّرِ:**

إنّ النَّصوصَ التي جاءتْ في هذا الجانبِ مَوْسُومةٌ بالنّدرةِ، ومن تلك التي جاءت مُمَثِّلةً لهذا القليلِ النَّادرِ ما وردَ من قولِه ﷺ:" أرَأَيْتَ الرَّجُلَ يَعْمَلُ العَمَلَ مِنَ الخَيْرِ، وَيَحْمُدُهُ النَّاسُ عَلَيْهِ، قال: تِلْكَ عَاجِلُ بُشْرَى المُؤْمِنِ"[3]، فأشار باسمِ إشارَةِ المؤنَّثِ إلى مذكَّرٍ- المقصود لفظة (عاجل) - اكتسبَ تأنيثَه مما أُضيفَ إليه وهو لفْظُ(بُشْرى)، وذلكَ أنّه يَصِحُّ الاستِغْناءُ عن المضافِ بالمضاف إليه، ومن الشَّواهدِ الشِّعريّة التي مثَّلتْ هذا الجانبَ قولُ الشَّاعرِ:

1) . لم يُعرف قائله، من شواهد مغني اللبيب، **ابن هشام**، جمال الدين عبدالله بن يوسف: **مغني اللبيب**، تح: عبداللطيف الخطيب،ط1، الكويت، عام 2000، جـ5، صـ643.

2) . يُنْظَر: المرجع السابق، جـ3، صـ880 ، وما بعدها.

3) . مسلم: صحيح مسلم، جـ16، صـ189.

أَتْيُ الفَواحِشِ عِنْدَهُم مَعْرُوفَةٌ ولَدَيهم تَرْكُ الجَمِيلِ جَمِالُ[1]

جاءَ الخبرُ (معروفة) بصيغةِ التَّأنيثِ عن مبتدأٍ اكتسبَ تأنيثَه مما أُضيفَ إليه، وهو لفظُ (الفواحش)، فيمكنُ الاستغناءُ عن المضافِ؛ لذلكَ صحَّ الاكتسابُ منَ المُضافِ إليه، و كانَ لهذا الأسلوبِ العُدوليِّ غايتُه البلاغيَّةُ يقدّمُها التَّوسُعُ في المعنى الناتجُ عن هذا العدُول، ونرى مما سبقَ أنّ الاكتسابَ بشقّيه يُعطِي المعنَى تَوسعًا وغنًى .

5) **أن تكونَ مقصديّةُ التركيبِ التشبيهَ، أو المبالغةَ:**

وتظهرُ لنا المقصديّةُ الأولى في قول السيدةِ عائشةَ رضي الله عنها واصفةً رسولَ اللهﷺ:" كَأَنَّ وَجْهَهُ وَرَقَةُ مُصْحَفٍ"[2]، وفي الذي قالهﷺ:"إِنَّ هَذا المَالَ خَضِرةٌ حُلْوَةٌ، فَمَنْ أَخَذَهُ بِطِيْبِ نَفْسٍ بُوْرِكَ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِإِشْرَافِ نَفْسٍ لَمْ يُبارِكْ لَهُ فِيهِ"[3]، ويوضِّحُ مَقصدَ المخالفةِ ابنُ الأنباريّ في تعليقه قولِ النبيّ(هذا المالَ خَضِرَةٌ حُلْوة) بأنّهُ ليسَ من بابِ الوصْف للمال، بل إنّما هو للتشبيه كأنّه قال:(هذا المالُ كالبقلةِ الخضراءِ الحُلْوَة)[4]، ومن ذلك قولهﷺ:" الإِمَامُ جُنَّةٌ، يُقاتلُ من ورائِه، يُتَّقى بِه"[5]، ومما سوّغَ العدولَ عن المُطَابقةِ النَّوعيَّة في هذا النَّص خروجُه لقصْدِ التَّشبيهِ، أمَّا قصدُ المبالغةِ فنرى أنّ أكثرَ مجالاتِه صورةُ الإخبارِ بالمصْدرِ، ومنه قوله ﷺ:" بِنْتُ أَبِيْ زَرْعٍ ، فَمَا بِنْتُ أَبِيْ زَرْعٍ طَوْعُ أَبِيْهَا ،وَطَوْعُ أُمِّهَا ، ومِلْءُ كِسَائِهَا، وَغَيْظُ جَارَتِها"، ونستشفُّ من النَّصِّ السَّابقِ ما أضفَاه الإخبارُ بالمَصْدرِ على المعنَى مِن قُوَّةٍ ومبالغة.

6) **أن تكونَ مقصديَّةُ التركيب إضفاءَ قيمة بلاغيّة** من خلالِ العُدولِ:

---

1) . قيل البيت للفرزدق في ذمِّ الأخطل، وهو من الكامل، يُنْظَر: **العينـي**، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى: **المقاصد النحويّة في شرح الشواهد شروح الألفيّة**، تح: علي محمد فاخر،، أحمد محمد توفيق السوداني، عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للنشر،2010، ط1، ج3، ص1295.

2) . مسلم: صحيح مسلم بشرح النووي، ج4، ص142.

3) . مسلم: السابق، ج7، ص126.

4) . هذا ما ذكره محمد فؤاد عبد الباقي في تعليقه على صحيح مسلم، من غير أن يحيل إلى مرجعه، يُنْظَرُ: صحيح مسلم، بيروت، دار إحياء التراث، تعليق: محمد فؤاد عبد الباقي،ج2،ص727.

5) . مسلم: السابق، ج12، ص230.

وهذه الفكرة أتى بها أبو حيان في مُنتهى حديثِه عن وجوهِ مُخَالفَةِ الخبرِ للمبتدأ في النَّوْعِ، فيذكُرُ أنَّ الخبرَ يُخَالِفُ المبتدأَ إذا كانَ الخبرُ جامدًا دالًّا على **التَّحقيرِ**، نَحو: (هذا الرجلُ امرأةٌ)، أو على **التَّنكيرِ**[1]، نحو قولك:(هذه المرأةُ رجلٌ)، ولم أَقِفْ ـ فيما بحثْتُ ـ على نصوصٍ حديثيَّةٍ تُمَثِّلُ ذلك.

7) كونُ أحدِ طرفي الإسناد اسمَ تفضيلٍ مُضافًا إلى معرفة، والطرفُ الآخرُ مؤنثًا:

وفي هذه الصورةِ يكونُ الخبُر في مَندوحَةٍ منَ الأمرِ في أنْ يوافقَ الطرفَ الآخرَ من الإسنادِ، وأنْ يُخَالِفَه، وفيما وردَ من نصوصٍ تِبْيَانٌ لذلك، ومن ذلكَ قولُ أحدِ الصَّحابَةِ:" كَانَ أَحَبَّ الثِّيابِ إلى رَسُوْلِ الله ﷺ الحِبَرَةُ"[2]، فكانتْ صورةُ المسند إليه مؤنثةً، أمّا صورةُ المسند فمذكّرة؛ لأنّهُ اسمُ تفضيلٍ مُضافٌ إلى مَعرفَة، وهو ما أعطاه حريَّة التلوّنِ بأيِّ نَوعٍ.

8) الحَمْلُ على المَعْنَى:

وهوَ أنْ يكونَ الكلامُ في معنى كلامٍ آخرَ ، فَيُحْمَلُ على ذلك المعنى، وأنْ يكونَ للكلمةِ معنىً يخالف لفظَها، فَيُحْمَلُ الكلامُ على المعنى دونَ اللَّفْظِ[3]، وهوَ الوسيلةُ التي اصطنعها النُّحاةُ العربُ في مَنْهَجِهِم ليجبُروا كُلَّ صَدْعٍ في بناءِ الجملة، إذا لم يكنْ مُتَوافِقًا مع البُنيةِ الأساسيّةِ، وذلك بأنْ يُحملَ الكلامُ على مَعنَاهُ، لا على لفظِه[4]، وتَتَعاضَدُ ظاهرةُ الحملِ على المعنَى مع أخواتِها مِن الظواهرِ من تأويلٍ، واكتساب، وغيرها لِتَسُدَّ أيَّ خَلَلٍ يُمْكِنُ أنْ يَتَصوَّرَهُ مُتصيِّدٌ ومقتفٍ لثغراتِ البُنْيَة الفكريَّة للغويّينَ العربِ ، والبنْيَة العُضْويّة للدَّرْسِ النَّحويِّ العربيِّ، وقد نقَّر النُّحاةُ تلكَ المسائلَ أشدَّ تنقيرٍ، وقدّموها غنيمةً باردةً لِخَلَفِهم، ومن أولئكَ اللغويّين ابنُ جنّيْ الذي أفردَ لهذه الظاهرة حيِّزًا من خصائصِه، حيثُ عدّهُ من مظاهرِ شجَاعَة العربيّة حيثُ قال:" اعْلَمْ أنّ هذا الشَّرجَ غورٌ في العربيَّةِ بعيدٌ، ومَذْهبٌ نازحٌ فسيح قد ورد به القرآنُ وفصيحُ

1) . **أبو حيان**، أثير الدين محمد بن يوسف: **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، 1998،القاهرة، تح: رجب محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، جـ3، صـ1113.

2) . مسلم: صحيح مسلم،جـ14، صـ56.

3) . **العنبكي**، علي عبد الله حسين، **الحمل على المعنى في العربية**، صـ 30.

4) . عبد اللطيف، محمد حماسة: **النحو والدلالة**، صـ152.

الكلامِ منثورًا ومنظومًا[1]"، ويقولُ في مقامٍ آخرَ :" وقدْ شاعَ عنهم حملُ ظاهرِ اللَّفْظِ على مَعْقُوْدِ المعْنَى ، وتَرْكُ الظَّاهرِ إليه، وذلكَ كتذكيرِ المُؤَنَّثِ، وَتَأنِيْثُ المُذَكَّرِ، وَإفْرَادُ الجَمَاعَةِ، وَجَمْعُ المُفرد، وَهَذا فاشٍ عنهم..."[2].

وتَنْحَصِرُ ظَاهِرَةُ الحَمْلِ على المعنى في هذا الباب في نوعَينِ، هُمَا تَذْكِيْرُ المؤنَّثِ وتَأنِيثُ المُذَكَّرِ،" والتّذكيرُ والتّأنيثُ حَمْلًا على المعنى لا يكونُ إلّا في الأسْمَاءِ المَجَازيّةِ؛ لأنّ الحقيقةَ ليسَ لها معنًى ثانٍ فَتُحْمَل عليه"[3].

- **تَذْكِيْرُ المؤنَّثِ:**

هُوَ مَجَالٌ فَسِيْحٌ، وبابٌ مطروقٌ وفيه سَعَة، ومن مَنْدُوبِ القولِ أنْ نُشِيْرَ إلى أنّ هذا الصِّنفَ من الحملِ على المعنى أكثرُ شرعيَّةً من نَقِيْضِه، لِأنّه من باب "ردِّ الفرعِ إلى الأصل"[4]،وهو أنْ يتشكّلَ المعنى بشكلٍ أو لفظٍ أنثويٍّ، حاملًا في جوفه معنى التَّذكيرِ، فَيُطلبُ هذا المعنى المتخفِّي ليحققَ الوئامَ مع ظاهر النّصّ نَاشِدًا ضَالّةَ القاعدةِ النَّحويّةِ، ومن ذلك قولُه ﷺ:" إنّ وِسَادَتَك عَرِيْضٌ"[5]، قال الإمامُ النَّوويُّ مُعَلِّقًا على هذا الحديثِ:" المُرَادُ بالوِسَادَةِ الوسادُ، فعادَ الوَصْفُ على المعنى لا على اللَّفظِ"، وهذا الباب كثيرًا ما طرقَه المُفَسِرونَ واللُّغويُّونَ في توجيهاتِهم لمَا يُخالفُ مَنطِقَ اللّغةِ، ومن ذلكَ قولُ الزّجّاجِ[6] في قولِه تَعالى:﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ ﴾ [7] بأنَّ التَّذكيرَ في مُفْرَدَة(منفطر) في أحدِ وجوهه محمولٌ على معنى السَّقف، واسْتَشْهدَ بقولِه ﷻ:﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوْظًا﴾[8]، والذي أشْبَعَ هذا الشِّقَّ من الدَّرسِ النَّحْويِّ ابن جنّيْ، ومِنْ

---

1) . **ابن جنّيّ**، أبو الفتح: الخصائص، تح: محمد علي النّجّار، المكتبة العلميّة، جـ2، صـ411.

2) . **ابن جنّيّ**، أبو الفتح: **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات**، تح: علي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح شلبي، لجنة إحياء كتب السُّنّة، القاهرة، 1994، جـ1، صـ145.

3) . العنبكي: الحمل على المعنى، صـ204,

4) . ابن جِنّيّ: الخصائص، جـ2، صـ204.

5) . مسلم: صحيح مسلم، جـ7، صـ200.

6) . **الزّجّاج**، أبو إسحاق إبراهيم السّري: **معاني القرآن وإعرابه**، تح: عبد الجليل عبدُه شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1988،جـ5، صـ243.

7) . سورة المُزَمّل، الآية:18.

8) . سورة الأنبياء، الآية: 32.

تَنَاوُلَاتِهِ لِذَلِكَ تَوْجِيْهُهُ لِقَوْلِهِ تَعالى:﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيْبٌ من المُحْسِنِيْنَ﴾[1]، فيقول:" إِنَّهُ أَرَادَ بِالرَّحْمَةِ هُنَا المَطَرَ "[2]،أمّا ابنُ القَيِّم فَحَمَلَها على معنى الإِحْسَانِ[3]، فَهذا العدولُ عن ظاهرِ المُطابقةِ أكسبَ النّصَ انفتاحًا وسِعَة في المعنى، لا يُحَقّقهما التزامُ المُطَابَقَةِ.

- **تَأنِيثُ المُذكّر:**

والمقصودُ بذلكَ أن تحملَ تذكيرَ أحدِ ركني التّركيبِ الاسميِّ على معنى التَّأنيثِ؛ لتأنيثِ الركنِ الآخرِ، ولكنَّ هذا من رجوعِ الأصلِ إلى الفرعِ، وهذا المذهبُ أذهبُ في التَّناكرِ والإغراب[4]، ومما جاءَ تمثيلًا لهذه الظاهرةِ من إرثنا اللُّغويّ قولُه ﷻ:﴿بَلِ الإِنْسانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيْرَةٌ﴾[5]، فَمِن التَّأويلاتِ التي أُوِّلَ بها هذا النَّصُّ لِيُحَقِّقَ التَّآلُفَ مع القاعدةِ النَّحويّةِ حَمْلُ مُفْرَدَة (الإنسان) على معنًى مُؤنَّثٍ مُرادٍ به(جَوَارُحه)، وكانَ لهذه الظَّاهرةِ حضورُها في النّصِّ النَّبويِّ، فَلَمْ تَغِبْ عنه هذهِ الظَّاهِرَةُ، ومِمَّا يمثِّلُها قولُهﷺ:"إِنَّ هَذا المَالَ خَضِرةٌ حُلْوَةٌ، فَمَنْ أَخَذَهُ بِطِيْبِ نَفْسٍ بُوْرِكَ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِإِشْرَافِ نَفْسٍ لَمْ يُبارِكْ لَهُ فِيهِ"[6]، فَحُمِلَ لفظُ(المال) على معنى(الدنيا)، ولا يَغِيْبُ الأَثَرُ البَلاغِيُّ والمعنَى الجَماليُّ الذي أتى به هذا العدولُ عن القاعدةِ، فأتى بلفْظَةِ (المال) بصيغة التذكيرِ، وجاء الإخبارُ عنها بصيغة التأنيث، وكأنَّه أرادَ في الوقتِ نَفْسِهِ أنْ يقصدَ بلفظ واحد معانيَ عديدةً، فألمحَ إلى معنى الدنيا، وأنَّ هذا المالَ غضٌّ شهيٌّ، يَمِيْلُ الطَبْعُ إليهِ، ولا يَمَلُّ مِنْه، كَمَا لا تَمَلُّ العينُ

1) . سورة الأعراف، الآية: 56.

2) . ابن جني: الخصائص،جـ2، صـ412.

3) . **ابن القَيِّم: بدائع الفوائد**، جـ3، صـ867.

4) . ابن جني: المصدر السابق،جـ2، صـ451.

5) . سورة القيامة:الآية18.

6) . مسلم: صحيح مسلم بشرح النووي،جـ7،صـ126.

مِنَ النَّظَرِ إلى الخُضْرَةِ...، وفَي تَشْبِيْهِهِ بالخضرة إشارةٌ إلى سُرْعَةِ زَوَالِها؛ إذْ الأخضرُ أسرعُ الألوانِ تَغيُّرًا[1].

وَ فـي نهايـة المَطـافِ، فتلـك ـ فيمـا أحسـب ـ أغلـبُ مَجَـالاتِ العـدولِ عـن المطابقَةِ النَّوعيَّةِ بين ركنـي التركيـبِ الاسـميِّ مُتَمَثِّلًا بالمبتدأ والخبر، التـي لـمْ يَقِفْ اللغويّيونَ العربُ مذهولينَ، مكتوفي الأيدي حِيالها، بل أخضعوها لمَخَابِرِهِم الفكريّة ، واتّخذوا منها مركزَ إشعاعٍ للمعنى، ونقّبوا في البنية العميقةِ للمظهرِ العُدوليِّ، غيرَ مُغْفِلينَ البُنْيَةَ السَّطْحِيَّةَ، وحاولُوا أنْ يُلائِمُوا بينَ تلكَ المَظَاهرِ ونظامِهم النَّحويّ الذي أرسَوا بُنْيانَه، مُبَرهِنِيْنَ فِي ذلك ـ على الدوام ـ عَلى إبداعيَّةِ العربيّةِ، وعَبْقَرِيَّتِهَا.

- **النتائج:**

وختامًا لما قد بدأنا به، نرى أن المطابقة متجسِّدةً لدرجة كبيرة في الدَّرس النَّحويّ العربيّ، وأنّ العدول عن المطابقة كان طلبًا لغايات معنويّة وبلاغيّة في كثير من الأحيان، وهذا ما تمثّل في صورة الإخبار بالمصدر، وفي صور الحمل على المعنى، وفي غيرها من الصور.

المَصَادِرُ والمَرَاجِعُ

1) **القرآن الكريم.**
2) **أبو المكارم**، علي، 2006 ـ **الظواهر اللغويّة في التُّراث العربيّ**، دار غريب، القاهرة، ط1.
3) **الأزهري**، خالد بن عبد الله، **شرح التصريح على التوضيح**. تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.
4) **الأفغاني**، سعيد، 2003 ـ **الموجز في قواعد العربيّة** ،دار الفكر، لبنان.
5) **ابن الأنباري**، أبو البركات،1957ـ **من أسرار العربية**. تح: بهجة البيطار، دار الترقي، دمشق.

1) . **الشوكاني**، محمد بن علي: **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**، جـ2، صـ193.

6) **ابن الأنباريّ**، أبوبكر،1981، **المذكر والمؤنث**، القاهرة، تح: محمد عبد الخالق عضيمة.

7) **الأنطاكي**، محمد، **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**. دار الشرق العربي، بيروت،ط3.

8) **ابن جنّيّ**، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تح: محمد علي النّجّار، المكتبة العلميّة.

9) **ابن الحاجب**، عثمان بن عمر: **الإيضاح في شرح المفصل**، تح: موسى العليلي، إحياء التراث الإسلاميّ، العراق.

10)**حسن**، عباس، **النحو الوافي** . د.ت، ط3، دار المعارف، مصر.

11)**أبو حيان**، أثير الدين محمد بن يوسف . 1998ـ **ارتشاف الضرب من لسان العرب** . تح: رجب محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، القاهرة.

12) **الزّجّاج**، أبو إسحاق إبراهيم بن السّري،1988ـ **معاني القرآن وإعرابه**، تح: عبد الجليل عبدُه شلبي، ط1، عالم الكتب، بيروت.

13) **سيبويه**، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قُنْبُر،1988ـ **الكتاب**. تح: عبد السلام هارون،ط3.

14) **السيوطي**، عبد الرحمن بن أبي بكر،1998ـ **همع الهوامع**. تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية،ط1.

15) **عبد اللطيف**، محمد حماسة،2003. **بناء الجملة العربية**،، دار غريب، القاهرة.

16) **عبد اللطيف**، محمد حماسة، **النحو والدلالة**، دخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي،2000م، دار الشروق، ط1.

17) **ابن عقيل**، بهاء الدين عبدالله ، 1980. **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، دار التراث، القاهرة، ط20.

18)**ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله**، 1980 ـ **المساعد في تسهيل الفوائد**، تح: محمد كامل بركات، دار الفكر ، دمشق.

19) **العكبري**، أبو البقاء عبد الله ابن الحسين،1986ـ **إعراب الحديث النبوي**. تح: عبد الإله نبهان ، دمشق، ط2.

20) **الفراء**، أبو زكريا يحيى بن زياد، **المذكر والمؤنث**. تح: رمضان عبد التواب، دار التراث، القاهرة.

21) **ابن قتيبة**، عبد الله بن مسلم ، **أدب الكاتب**. شرح: علي فاعور، وزارة الشؤون الإسلاميّة، السعودية.

22) **القشيريّ**، مسلم بن الحجَّاج،1987ـ **صحيح مسلم**، دار الرَّيَّان للتراث، القاهرة.

23) **ابن القيم**، محمد بن أبي بكر، **بدائع الفوائد**. تح: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد.

24) **ابن مالك**، محمد بن عبدالله، 1982 ـ **شرح الكافية الشافية**. تح: عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، السعودية،ط1.

25) **المرادي**، ابن أم قاسم، 2001 . **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**. تح: عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1.

26) **المكودي**، عبدالرحمن بن صالح،1993ـ **شرح المكودي على الألفية**. تح: فاطمة الراجحي، الكويت.

27) **ابن الناظم، شرح الألفية**، تح: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.

28) **ابن يعيش**، 2001ـ **شرح المفصل**. اعتناء: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط1.